مشروع قانون 2015 / 23

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2012

بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق التعاون التقني بعنوان سنة 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية، المبرم بتونس في 19 جانفي 2015.

2015 / 23

شرح الأسباب 2015 / 23

الخاص باتفاق التعاون التقني بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية لسنة 2012

1- أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ 19 جانفي 2015 بتونس اتفاقا للتعاون التقني بعنوان سنة 2012.

2- يتوج هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي جرت بين الجانبين في إطار الدورة الثامنة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت بتونس يومي 20 و 21 نوفمبر 2012.

3- ينص اتفاق التعاون التقني لسنة 2012 على إنجاز مشاريع تبلغ قيمتها الجملية 13 مليون أورو. وتتمثل في:

- مشروع النهوض بمجال التمويل الصغير في تونس،
- مشروع دعم اللامركزية،
- برنامج دعم بعث المؤسسات والتجديد،
- برنامج خاص بالبيئة،
- مشروع "صندوق تمويل الدراسات والخبراء".

4- توفر حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فيما يتعلق بالمشاريع المشار إليها أعلاه، الخدمات الخاصة بالموارد البشرية والتجهيزات وعند الاقتضاء مساهمات مالية، ذات قيمة جملية بـ 000 000 13 أورو (بلسان القلم : ثلاثة عشرة مليون أورو).

5- تفوض الحكومة الألمانية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتنفيذ هذه المشاريع.

6- يتم ضبط التفاصيل الخاصة بالمشاريع المذكورة وكذلك الخدمات المطلوب توفيرها والالتزامات الواجب التعهد بها، في عقود تنفيذ، وإن اقتضى الأمر عقود تمويل، يتم عقدها بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والمؤسسات التونسية المفوضة أو التي سيتم تفويضها لإنجاز هذه المشاريع. ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع الوارد ذكرها أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الاجراءات الخاصة بتنفيذ التعاون الفني بين البلدين ويسرع في نسقه ويقلص من مدة إنجازه.

7- تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يخضع كذلك إلى ما جاء في أحكام اتفاقية التعاون التقني بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية المبرمة بتونس بتاريخ 23 أفريل 1970 التي دخلت حيز التنفيذ بمقتضى القانون عدد 54-72 المؤرخ في 29 جويلية 1972.

8- تعفي حكومة الجمهورية التونسية الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

2015 / 23